

## والحكومة المستقيلة

ان ليس في الامكان وضع صلاحيات رئيس الجمهورية، متى وقع الفراغ، بين يدي حكومة الفريق الواحد. وكانوا قد خبروا التجربة مع حكومة الرئيس فؤاد السنيورة بين عامي 2007 و2008. يتصاعد هذا الجدل ويصبح أكثر إرباكاً على ابواب الاستحقاق في سابقة غير مألوفة ينتظر أن يشهدها

الاستحقاق الرئاسي: الإقبال على انتخاب رئيس جديد للجمهورية او على فراغ محتمل في ظل حكومة مستقيلة. لم تكن حال استحقاق 1988 و2007. كلاهما مثل في اوانه سابقة غير مألوفة.

منذ استقالت، شأن كل حكومة في حال مشابهة، تصرفت حكومة ميقاتي على انها «حكومة تصريف اعمال»، رغم أن استقالته لم تقبل تبعاً لآلية الدستورية، ولم يصدر مرسوم قبول استقالته الذي يتزامن في الغالب مع صدور مرسوم تاليف الحكومة. بل طلب منها رئيس الجمهورية، فور تقدم رئيسها باستقالته، تصريف الاعمال بغية تسيير المرافق العامة. والى ان يصدر مرسوم قبول استقالته فهي حكومة عاملة وواقعية بمواصفاتها الدستورية، ويسعها العمل بصلاحياتها واختصاصاتها كاملة بلا انتقاص ما دام الدستور يقيد بتصرف الاعمال حتى تصدر مراسيم تاليف حكومة جديدة، وما دام بيان رئيس الجمهورية توخى تعليق قبول الاستقالة.

يُستشهد في معظم الاحيان في معرض تأكيد استمرار الصلاحيات الدستورية لحكومة مستقيلة بسابقة توحي كأنها يتيممة، هي حكومة الرئيس رشيد كرامي عام 1969 التي اجتمعت في وقت لاحق على استقالته وتعد الرئيس المكلف - كرامي نفسه - تاليف حكومة خلفها، وأقرت في مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة العامة. ثمة حادثة اخرى تضاهيها اهمية هي حكومة كرامي عام 1987. في 4 ايار أعلن استقالته على اثر حملة عنيفة شنّها عليه رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط قبل ايام في عيد العمل. اغضبته الحملة من وفرة الاتهامات التي سبقت ضده هو والرئيس امين الجميل ورئيس المجلس آنذاك حسين الحسيني، ومن دون التقدم بها من رئيس الجمهورية، توجه بها «الى الشعب اللبناني».

لم تنقض ايام حتى 22 ايار عندما التأم مجلس النواب، في ظل الحكومة المستقيلة نفسها، والغى الاتفاقيين الاكثر كلفة على لبنان حتى ذلك الوقت: اتفاق 17 ايار واتفاق القاهرة واعتبرهما باطلين كأنهما لم يكونا. اجتمع البرلمان ولم يتذرع باستقالة الحكومة وشرّع هذين الالغاءين، وحضرت الحكومة بدورها من غير التحجج بما هي عليه.

يستمر أيضاً الرئيس المكلف في مهمته الى ان يتمكن من تاليف حكومة. لا يسقط التكليف بانقضاء ولاية رئيس الجمهورية ما دام الرئيس المكلف استمده من مجلس النواب، وتبلغه من رئيس الجمهورية الذي لا يعود كونه، في حصيلة الاستشارات النيابية الملزمة، الا واسطة التبليغ في حضور الشاهد رئيس مجلس النواب. الا ان استمرار مهمته هذه يصبح اكثر تعقيداً، ان لم تجمّد تماماً بسبب انتقال صلاحيات رئيس الجمهورية الى الحكومة.

مع تعذر انتخاب الرئيس الخلف تدخل جهود التاليف في نفق مسدود لتعذر وجود الشريك الدستوري للرئيس المكلف في التاليف، ولأن الحكومة مجتمعة تصبح هي صاحبة التوقيع الدستوري باسم صلاحيات الرئاسة الاولى من دون ان تكون قادرة على الاضطلاع بدور الرئيس في ادارة جهود التاليف. لم تكن هذه حال حكومة السنيورة عندما انتقلت اليها صلاحيات رئيس الجمهورية عامي 2007 و2008 مع انتهاء ولاية الرئيس اميل لحود، وكانت حكومة دستورية على وفرة الشكوك التي احاطت بها.

واقع الأمر أن في وسع حكومة ميقاتي الاضطلاع بالدور نفسه للسنيورة في الاستحقاق المقبل إذا تعثر انتخاب الرئيس الخلف. إلا أن الرئيس المكلف يمسي عندئذ على هامش الاستحقاق. في موقع غامض ودور معطل. الأمر الذي يخبر نقيضه الآن، منذ تكليفه، إذ يضعه في صدارة الحدث السياسي.

## كلام في السياسة

### الحريري: فرصة رابعة... وأخيرة؟

جان عزير

... واستكمالاً لما سبق، نعم لا تزال أمام سعد الحريري فرصة. هي الرابعة، وقد تكون الأخيرة. ولأنها كذلك، هي فرصة لكل لبنان. المهم أن يقلع فريقه عن نمطية لغة المهرجانات، بقصد التغطية على خطاياهم الثلاث، طيلة ثمانية أعوام ونيف. لقد أعطي الحريري ثلاث فرص للظهور بمظهر المؤتمن على الدولة، والمدرك لعمق فلسفة الميثاق. وفي المرات الثلاث فشلوا، وأخطأوا في الفشل حتى الخطيئة. المرة الأولى كانت مع سنة 2005. والمرة الثانية مع الاستحقاق الرئاسي بين عامي 2007 و2008. والمرة الثالثة مع استحقاق مشروع قانون الانتخابات في النصف الأول من عام 2013. ولكل من تلك المرات - الخطايا الثلاث، دلالات بالغة ومؤثرة في ذاكرة الوطن ووجدانات جماعته.

ففي عام 2005، كانت الفرصة التاريخية لتكريس الشراكة المتوازنة بين اللبنانيين والسيادة المنفتحة مع السوريين. لكن الفريق الحريري اختار يومها التحالف الرباعي. وأهم ما في هذا الأمر، أنه يوم قرر الحريري الذهاب إلى التحالف مع حزب الله، كانوا يعتقدون بعمق واقتناع راسخين أن هذا الحزب هو من قتل رفيق الحريري. وهو ما كشفه فارس سعيد علناً. فبمعزل عن صحة الاتهام، وبعيداً عن تضليلات التحقيق وتزويرات الشهود والتلفيق، دُفع الحريري إلى التحالف مع حزب الله، وهو يعتبره قاتل أبيه. لماذا؟ بكل بساطة، أفنح الرجل بأن هذا الخيار أفضل له من خيار إعطاء المسيحيين مستحقات الشراكة الحقيقية. أسوأ ما في خطيئة 2005 إذن أن من دفع الحريري الابن إلى قبول قانون غازي كنعان والتحالف الرباعي ومن ثم حكومة فؤاد السنيورة النابذة للمسيحيين، جعله يظهر بمظهر المستعد للمساومة على دم أبيه، كي لا يتفق مع المسيحي القوي.

ثم كانت الخطيئة الثانية مع الاستحقاق الرئاسي سنة 2007. سارع الحريريون إلى ترشيح ميشال سليمان، بإيعاز مصري خصوصاً وخارجي عموماً. ويوم رشح الحريريون قائد الجيش يومها لرئاسة الجمهورية، كانوا يعتبرونه رجل سوريا في لبنان، وآخر ودائعه المستترة في بيروت. وها هي اغلفة الإعلام الحريري شاهدة على ذلك (علماً بأن استذكار هذه الوقائع لا يعني أن سليمان هو كذلك، ولا ينفي النقاط الإيجابية التي حققها رئيس الجمهورية لمصلحة موقع الرئاسة في الآونة الأخيرة. حتى لا يظل أهل القصر يتهمون هذه الزاوية بسلبيتهم). المهم أن الحريريين قبلوا يومها برئيس يعتبرونه سورياً. لماذا؟ بكل بساطة أيضاً، كي يسقطوا خيار المسيحي الأقوى للرئاسة.

أما الخطيئة الثالثة مع قانون الانتخابات النيابية في ربيع عام 2013، فتركت انطباعاً لا يقل سوءاً وخطورة. كان الحريريون يدركون أن عدم موافقتهم على إعطاء المسيحيين قانون انتخابات يؤمن لهم حسن تمثيلهم، قد يؤدي إلى تسيير الانتخابات. وتطهير الانتخابات قد يذهب إلى فراغ كامل بعد عام. والفراغ الكامل قد يجعل النظام برمته في مهب الريح. ورغم إدراكهم لكل ذلك، قبل الحريريون المخاطرة بوجود النظام، لكنهم لم يقبلوا إعطاء شركائهم حقهم الميثاقى والدستوري في اختيار نوابهم.

هنا تكمن خطورة الأداء الذي دُفع إليه سعد الدين الحريري من قبل بعض فريقه. جعلوه في موقع المساومة على دم أبيه مرة، والمتنازل عن الرئاسة لـ«عدوه السوري» مرة ثانية. والمقامر بكل النظام مرة ثالثة، كل ذلك كي لا يقبل بشراكة ميثاقية حقيقية مع المسيحيين. وطيلة تلك الفترة، كانت عدة التغطية والتسوية والتسويق، كلاماً من ثلاثة عناوين: سلاح حزب الله واستمرار خطر النظام السوري على لبنان وأولوية دم رفيق الحريري لخالص الوطن أو موته، علماً بأنه بعد ثمانية أعوام ونيف، أن للحريري الابن أن يدرك عدم جدوى هذا الخطاب، أو على الأقل نفاذ صلاحيته. فهذه العناوين التسويقية لا تقوم في ميزان التاريخ ولا في منطق وجدان الجماعات اللبنانية.

في ميزان التاريخ، هذه هي الولايات المتحدة الأميركية مثال صارخ، وهي التي يحبها الحريريون ويعرفونها. لم تسقط أميركا مع اغتيال جون كينيدي أو أبراهام لنكولن قبله. ولم تقض عليها الحروب التي طالت أرضها ثلاث مرات، في الحربين العالميتين الأولى والثانية وفي 11 أيلول. ولا تبدو دولتها على كف عفريت نتيجة وجود عشرات الميليشيات الدستورية على أرضها، ونتيجة تفشي السلاح غير الشرعي» فيها وحصده مئات الضحايا كل عام... كل ذلك لم يهدد وجود أميركا. لكنه تهدد فعلياً مرتين: في أزمة أواخر العشرينيات وفي الأزمة المالية الأخيرة. لماذا؟ لأن الفساد حين يضرب المال العام والحق العام والملك العام، يضرب ما لا تهدده الحروب ولا الاعتقالات. والفساد يضرب الركيزتين المكوّنتين لمفهوم المواطن: كرامته ولقمة عيشه. والأمر نفسه يصح في لبنان، وهو ما جعل الخطاب الحريري التسويقي غير صحيح... ثم هذه هي حدود تأثير هذا الخطاب على المسيحيين. فبعد ثمانية أعوام ونيف على تكراره الطرقي، هل من عاقل يعتقد أن لهذه اللغة أن تؤثر بعد على المسيحيين واصطفائهم؟ لقد استنفد الكلام، فيما اصطفافات الجماعات الأخرى ثابتة لا تتزحزح، في انتظار أن نكتشف لنا كم أن شربل نحاس كان على حق، ولا يزال... في الانتظار، ووسط هذا المشهد، ترتسم أمام الحريري فرصة رابعة قد تكون أخيرة، عنوانها الاستحقاق الرئاسي المقبل. فرصة، أول شروطها أن يعتبر الحريري من خلاصات التجارب الماضية، أنه حين يقدم نفسه شريكاً متساوي الشراكة، يصير مطلوباً ومفروضاً وضرورياً. أما حين يقدمه بعض فريقه على أنه وكيل بندري أو مالك شركة أكبر من الوطن، فيصير عندها قابلاً للاستغناء عنه، حتى بواسطة نجيب ميقاتي.

إذا أدرك الحريري هذا المقتضى الميثاقى، يمكن الانتقال إلى فرصة الانتخابات الرئاسية المقبلة، بطرح بسيط: يتعهد هو، كما فريق الثنائية الشيعية، بتأمين نصاب انعقاد جلسة انتخاب الرئيس، على أن يترشح ميشال عون، وأمين الجميل، وسليمان فرنجية وسمير جعجع أيضاً. ويلفّز من بينهم الأوفر حظاً، بأكثرية مطلقة بعد دورة الاقتراع الأولى. المهم أن يأتي رئيس مسيحي شريك، لا رئيس موظف. بعدها كل شيء يصير ممكناً. من السلاح إلى السيادة إلى الفساد. المهم أن يستعيد الحريري أجواء البدايات السليمة واللقاءات الصريحة. بعدها لا لزوم للمعجزات ولا للعاجزين.

## ما قل ودل

تقدّم القاضي جمال الحلو باستقالته من سلك القضاء، لينتقل إلى مزاولة المحاماة، وذاع صيت القاضي الحلو على خلفية خلافات مع المدعي العام التمييزي



الأسبق سعيد ميرا. وقد شهر القاضي المذكور ورقة خلال مؤتمر صحافي ادعى أنها بخط رئيس هيئة التفتيش القضائي أكرم بعاصيري خلال إحدى الجلسات، وتتضمن طلب بعاصيري منه عدم الضغط على شاهد «لأنو بدنا نلغف القضية».

## بقاء بري

طالب عون بجلسة تبث على الهواء مباشرة ليعلم اللبنانيون ما الذي يفعله ممثلوهم في المجلس

جلسة تُبثُ على الهواء مباشرة، ليعلم اللبنانيون ما الذي يفعله ممثلوهم في المجلس». وأضاف: «يقولون إنهم لا يريدون استخراج النفط ويتذرعون بأسباب واهية واعتباطية، ولكن هل من أحد يعلم ما سيعود به استخراج النفط من فوائد على الاقتصاد اللبناني؟».

من جهة أخرى، أكد السفير الأميركي في لبنان ديفيد هيل، بعد زيارته المتسق العام لقوى 14 آذار فارس سعيد، أن «الولايات المتحدة و14 آذار تتشاركان الكثير من القيم والاهتمامات، ومنها الرغبة في دعم الممارسات الدستورية في لبنان والمؤسسات والتقاليد الديمقراطية». ولفت إلى «جدول أعمال مشترك للبنان منفصل عن أي تطورات في أي مكان آخر في الشرق الأوسط».

### اجتماع أميني

وبعيداً من السياسة، رأس رئيس الجمهورية ميشال سليمان في قصر بعيداً اجتماعاً أمنياً ضمّ قادة الأجهزة الامنية، جرى خلاله عرض الوضع الامني في البلاد والبحث في كيفية تحسين أداء أجهزة الاستخبارات والمعلومات المتنوعة وتفعيل آليات التنسيق في ما بينها واقتراح خطط التكامل في التعاون وتبادل المعلومات مستقبلاً لتحسين الأداء على مستوى الامن القومي.

الرئيس أمين الجميل أن «الحل لا يمكن أن ينهض إلا من لدن الدستور وليس من الانقلاب على الميثاق الوطني والإعراف الدستورية». وجدد دعوته إلى «انعقاد دائم لورشة قانون الانتخاب بما يسمح بتقصير الولاية الممددة والاحتكام في أقرب فرصة لإرادة الناخب».

### عون يطالب بجلسة علنية

على صعيد آخر، أثار رئيس كتلت التغيير والإصلاح النائب ميشال عون، خلال استقباله وفداً نسائياً من التيار الوطني الحر، موضوع النفط. وقال «يقولون إن الوزراء غير متفهمين على استخراج النفط، وأنا أسألهم الدعوة إلى